الأمم المتحدة

A/66/719

الجمعية العامة

Distr.: General
30 March 2012
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البندان ١٣١ و ١٤٦ من جدول الأعمال

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (انظر A/66/5 (Vol.II)، الفصل الثاني)، وترد ملاحظاتها وتوصياتها بشأنه في الفرع الثاني أدناه. واجتمعت اللجنة الاستشارية، خلال نظرها في التقرير، بأعضاء لجنة عمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات. وناقشت اللجنة الاستشارية أيضا ما توصل إليه المجلس من نتائج، مع ممثلي الأمين العام في سياق تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (A/66/693).

120412 090412 12-28094 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا – تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

ألف – ملاحظات وتوصيات عامة

٢ – قام مجلس مراجعي الحسابات باستعراض أنشطة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومراجعة حساباتها للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ من خلال زيارات إلى مقر الأمم المتحدة وإلى ١٤ بعثة من البعثات الميدانية العاملة، وفحص حسابات ٢٧ بعثة منتهية و ٤ حسابات للأغراض الخاصة، وهي، الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام، وحساب دعم عمليات حفظ السلام، وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، وبرنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لعمليات حفظ السلام.

٣ – وأفاد المجلس أن مراجعة الحسابات أجريت طبقا للمادة السابعة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وأفيد كذلك أن مراجعة الحسابات أجريت أساسا لتمكين المجلس من تكوين رأي عما إذا كانت البيانات المالية تعرض بنزاهة الوضع المالي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ ونتائج العمليات والتدفقات النقدية للفترة المالية المنتهية وقتئذ، وذلك وفقا للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. وشملت مراجعة الحسابات أيضا استعراضا عاما للنظم المالية والضوابط الداخلية وفحصا لسجلات المحاسبة وغيرها من الأدلة الداعمة إلى الحد الذي اعتبره المجلس ضروريا لتكوين رأي بشأن البيانات المالية.

٤ – تثني اللجنة الاستشارية على مجلس مراجعي الحسابات لمواصلته تقديم تقرير عالي الجودة وترحب كذلك بتقديمه في الوقت المناسب ما سمح بالنظر فيه خلال الجزء الأول من دورة اللجنة. وترى اللجنة أن ملاحظات وتوصيات المجلس توفر رؤى هامة بشأن المسائل المتعلقة بالموارد والإدارة في إطار عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، تواصل اللجنة الاستفادة مما يتوصل إليه المجلس من نتائج للنظر في مقترحات الميزانية لفرادى عمليات حفظ السلام والمسائل الشاملة. وتشيد اللجنة أيضا بتقديم تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات في الوقت المناسب.

٥ – وأشار الأمين العام، في تقريره عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، إلى أن هناك أسبابا جذرية لمعظم توصيات مراجعي الحسابات المتكرِّرة تشمل: ارتفاع نسب الشواغر، وتقادم النظم، والانتقال إلى معايير محاسبية جديدة وإلى عمليات وإجراءات جديدة، وتفسير الإجراءات والمبادئ التوجيهية، والمسائل المتصلة بالتدريب (انظر A/66/693، الفقرة ١١). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأسباب المذكورة تعكس تلك الواردة في

التقرير السابق للأمين العام (A/65/719، الفقرة ١١). **وتظل اللجنة الاستشارية قلقة إزاء مستوى الخطر المالي الذي تتعرض له المنظمة نتيجة جوانب الضعف الإدارية التي لاحظها مجلس مراجعي الحسابات. ومع إقرار اللجنة بأن المسائل التي أبرزها الأمين العام لها تأثير على عمليات حفظ السلام، فإنها تكرر تأكيد رأيها بأنها تدخل ضمن اختصاصات الإدارة (انظر A/65/782، الفقرة ١١). وترى اللجنة أيضا أن الانتقال إلى معايير محاسبية جديدة أو إلى عمليات وإجراءات جديدة، إذا تم التخطيط له وجرى تنفيذه بفعالية، سوف لن يؤدي إلى صدور توصيات متكررة عن مراجعي الحسابات. وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة أن أوجه القصور التي لاحظها المجلس يجب أن ينظر إليها أيضا، ولو جزئيا، على أنها تعكس مكامن الضعف الإدارية وكذلك النقائص التي تعتري الضوابط الداخلية والرقابة الداخلية. وتكرر اللجنة الإعراب عن رأيها بأن كفالة اتخاذ الإجراءات المناسبة للتصدي لجوانب الضعف تلك هو جزء لا يتجزأ من السعي إلى إيجاد إطار فعال للمساءلة.** وترد تعليقات إضافية للجنة بشأن مسألة المساءلة في تقريرها عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٥٩ (A/66/738).

باء - رأي مراجعي الحسابات

٦ - رأى المجلس أن البيانات المالية تعرض بنزاهة، من جميع الجوانب الجوهرية، الوضع المالي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، ونتائج العمليات والتدفقات النقدية للفترة المنتهية في ذلك التاريخ، وأنها أُعدت حسب الأصول وفقا للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة.

٧ - ولاحظ المجلس أنه ضمّن رأيه في تقريره السابق عن الفترة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ (A/65/5 (Vol.II)) فقرة عنوانها ''مسائل أخرى'' ليسلط الضوء على مكامن الضعف في إدارة الأصول (الممتلكات المستهلكة وغير المستهلكة). وأشار المجلس مع ذلك إلى أنه بالنسبة للفترة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، نظرا لاستمرار تحقيق التحسن والعمل على إعداد برامج لمعالجة مسألة إدارة الأصول، وبخاصة في سياق الخطط المتعلقة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ارتئي أن من المناسب شطب الفقرة المعنونة ''مسائل أخرى''. غير أن المجلس أفاد أن إدارة الأصول تظل أساسية ويمكن أن تؤثر على تقارير المجلس المقبلة. **ومع أن اللجنة الاستشارية تظل قلقة إزاء استمرار أوجه القصور في إدارة الأصول على النحو المبين في هذا التقرير، فإنها تلاحظ جوانب التحسن المبلغ عنها في هذا المجال وتتوقع أن يتم الاستمرار في هذا الاتجاه في الفترات المالية المقبلة (انظر الفقرتان ١٩ و ٢٠ أدناه).**

جيم – النتائج والتوصيات الرئيسية لمجلس مراجعي الحسابات

٨ – أبدى مجلس مراجعي الحسابات رأيا دون أي تحفظات إلا أن تقريره يبرز عددا من المسائل التي ينبغي، في رأيه، وإن لم تكن تمس بالعرض النزيه للبيانات المالية، إطلاع الجمعية العامة عليها. وفي هذا الصدد، يسلط الضوء على ما مجموعه ٤٠ توصية موجهة إلى الإدارة و/أو فرادى بعثات حفظ السلام، منها ١٦ توصية رئيسية ترد تفاصيلها في موجز تقرير المجلس.

٩ – وخلال جلسة الاستماع التي عقدتها اللجنة الاستشارية، أبلغتها اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات بأنها ترى أن أربعا من تلك التوصيات تكتسي أهمية خاصة. وهي: (أ) إمكانية حدوث مغالاة في التقدير بمبلغ ٦٨ مليون دولار في مقترحات ميزانيات عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٠-٢٠١١؛ و (ب) ارتفاع خطر وقوع حالات هدر وخسائر في الأصول بسبب بقاء الأصول مخزونة لأكثر من عام دون أن تستخدم؛ و (ج) وجود جوانب ضعف في إدارة مشاريع التشييد أو الإنشاء الذاتي؛ و (د) وجود جوانب ضعف في إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام وتنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي نظرا لعدم إيجاد معايير وأسس مستهدفة واضحة في بداية عملية الإصلاح.

١٠ – وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن عددا من ملاحظات مجلس مراجعي الحسابات تعكس أوجه قصور تلاحظ في فرادى البعثات أو تتعلق أساسا بعدد قليل من البعثات. ففيما يتعلق بارتفاع خطر وقوع حالات هدر وخسائر في الأصول بسبب بقائها مخزونة لأكثر من عام، على سبيل المثال، تبين المعلومات المقدمة أن ٧٥ في المائة من الأصول التي وجد أنها تندرج ضمن تلك الفئة هي إما في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور أو في بعثة الأمم المتحدة في السودان (A/66/5 (Vol.II))، الفقرة ٦١، الجدول الثاني – ٥). **ومع إعادة تأكيد اللجنة الاستشارية ضرورة أن يتم تنفيذ جميع توصيات المجلس ضمن الأطر الزمنية التي حددها الأمين العام، فإنها تشدد على الحاجة إلى إيلاء الأولوية العليا لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أوجه القصور التي هي عامة في طابعها. وترى اللجنة أن المجلس يقوم بدور هام في تحديد المسائل العامة.** وفي هذا الصدد، علمت اللجنة، لدى استفسارها، أن التوصيات، على الإجمال، توجه إلى الإدارة ككل حينما يجد المجلس أن مسألة ما تطال ثلاث بعثات أو أكثر أو حينما يعتبر أن النتيجة التي توصل إليها على قدر من الأهمية يجعلها تستحق أن توجه إلى الإدارة وليس فقط إلى البعثة المعنية.

١١ - وعلمت اللجنة الاستشارية أن المجلس يتناول في تقريره الحالي المجالات الإدارية التي تعتبر، استنادا إلى تقييمه للمخاطر وتقديره المهني، ذات أهمية. **وترحب اللجنة الاستشارية بالتركيز الاستراتيجي للمجلس، وتعرب عن ثقتها بأن تقارير المجلس ستظل تركز على المجالات التي يعتبر أنها تنطوي على أكبر خطر بالنسبة للمنظمة.**

الاستعراض المالي العام والإدارة المالية

١٢ - أفاد المجلس أن مجموع الإيرادات للسنة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ انخفض من ٨,١٠ بلايين دولار في الفترة السابقة إلى ٧,٨٤ بلايين دولار، وانخفضت النفقات من ٧,٦٢ إلى ٧,٥٧ بلايين دولار. وترتبت على ذلك زيادة في الإيرادات على النفقات بمقدار ٢٦٦ مليون دولار، مقارنة بزيادة قدرها ٤٨٣ مليون دولار في الفترة المالية السابقة. وستستعرض اللجنة الاستشارية الظروف الكامنة وراء الزيادة المبلغ عنها في الإيرادات على النفقات في إطار نظرها في تقارير أداء فرادى عمليات حفظ السلام. غير أن اللجنة تلاحظ، في هذا الصدد، أن الرقم ناتج بالدرجة الأولى عن زيادة الإيرادات على النفقات بمقدار ٢٤٥,٦ مليون دولار في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (المرجع نفسه، الفصل الخامس، البيان السادس عشر) وتتناول هذه المسألة أكثر في تقريرها عن الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ وتقرير الأداء عن الفترة ٢٠١٠/٢٠١١.

الالتزامات غير المصفاة

١٣ - فيما يتعلق بالالتزامات غير المصفاة، التي تمثل تكلفة محمَّلة على النفقات وخصما لم يتم بعد تلقي أو تسليم ما يقابله من السلع أو الخدمات، لا يزال المجلس يلاحظ أوجه قصور، وإن أشار إلى جوانب تحسن، في هذا المجال. وبصفة خاصة، لاحظ المجلس استمرار ارتفاع معدلات إلغاء الالتزامات، مشيرا إلى أن التزامات الفترة السابقة بمقدار ٢٤٢,٣ مليون دولار ألغيت في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، ما يمثل زيادة بنسبة ٢٩ في المائة عن الفترة المالية السابقة. وألقى المجلس الضوء أيضا على عدد الالتزامات التي تنشأ في الشهر الأخير من الفترة المالية، وهو ما قد يعكس، حسب ما أفاد به المجلس، عدم كفاية إدارة الميزانية خلال السنة وخطر قيام البعثات بإنشاء التزامات بطريقة غير صحيحة لحجز أموال لاستخدامها في السنة المالية التالية (A/66/5 (Vol.II)، الفقرات من ١٦ إلى ٢٤).

١٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مستوى الالتزامات غير المصفاة، بالنسبة لعمليات حفظ السلام ككل، بلغ ١,١٥ بليون دولار أو ١٥,٢ في المائة من مجموع النفقات في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. ويمثل ذلك نقصانا قياسا إلى الحالة في نهاية الفترة السابقة، حينما

بلغت الالتزامات غير المصفاة ١,٣٨ بليون دولار أو ١٨ في المائة من النفقات. **ومع أن اللجنة الاستشارية تلاحظ الاتجاه الإيجابي في المستوى العام للالتزامات غير المصفاة، فإنها تشاطر مجلس مراجعي الحسابات قلقه إزاء نطاق إلغاء التزامات الفترة السابقة واستمرار ارتفاع مستوى الالتزامات التي تنشأ في الشهر الأخير من الفترة المالية. وتشير اللجنة إلى الفقرتين ١٢ و ١٣ من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٦٥ باء وتعيد تأكيد الحاجة إلى كفالة التقيد التام في إنشاء الالتزامات بالمعايير المحددة في النظام المالي والقواعد المالية.**

إعداد الميزانية وإدارتها

١٥ - درس المجلس مسألة إعداد الميزانية وإدارتها ووجد عددا من المجالات التي اعتبر أن من اللازم إجراء تحسين فيها، وتشمل: (أ) الحاجة إلى زيادة صقل افتراضات الميزانية وكفالة تطبيق هذه الافتراضات بصورة متسقة، و (ب) تحسين طرائق العمليات الحسابية المستخدمة، و (ج) وإجراء استعراضات أوفى من جانب الإدارة والمقر لتقديرات التكلفة (A/66/5 (Vol.II)، الفقرات من ٢٨ إلى ٤٩). وأكد المجلس أن الافتراضات المعتمدة في إعداد الميزانية ينبغي أن تراعي الاتجاهات الماضية والعوامل المنظورة التي قد يكون لها تأثير في الميزانية وأنه، في حال وجود تفاوت بين الافتراضات المطبقة والاتجاهات الماضية، ينبغي تقديم مبررات كافية.

١٦ - ودرس المجلس، في استعراضه، عوامل تأخير النشر أو معدلات الشغور المطبقة في إعداد ميزانيات الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ وقارنها بمعدلات النشر الفعلية خلال تلك الفترة، ولاحظ عددا من الحالات التي كان فيها عامل تأخير النشر خلال إعداد الميزانية أقل من متوسط النشر الفعلي، ما أدى إلى إمكانية حدوث مغالاة في تقدير الميزانية (المرجع نفسه، الفقرة ٣١). ولاحظ المجلس أيضا أن عوامل تأخير النشر المطبقة ليست متسقة في جميع فئات الميزانية إذ طبقت عوامل مختلفة في شتى فئات معدات الاكتفاء الذاتي المملوكة للوحدات (المرجع نفسه، الفقرتان ٣٦ و ٣٧). وإضافة إلى ذلك، لاحظ المجلس عددا من أوجه القصور في طرائق حساب الميزانية (المرجع نفسه، الفقرتان ٣٥ و ٣٦). واستنادا إلى تلك النتائج، انتهى المجلس إلى أن ثمة إجمالا مغالاة ممكنة في تقدير الميزانيات بنحو ٦٨,٤ مليون دولار (المرجع نفسه، الفقرة ٣٩، الجدول الثاني - ٤). ومع التأكيد على أن الاتجاهات الماضية ينبغي موازنتها مع حسن التقدير التشغيلي، قبلت الإدارة توصيات المجلس بهذا الشأن وأشارت إلى أن المزيد من الاستعراضات الدقيقة لعوامل تأخير النشر وعوامل الشغور تجرى في سياق مقترحات ميزانيات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢. وفيما يتعلق بعدم اتساق تطبيق عوامل تأخير النشر على فئات معدات الاكتفاء الذاتي المملوكة للوحدات، أفادت الإدارة، لدى

استفسارها، أن ذلك يتم بين الفينة والأخرى لمراعاة الاتجاهات الماضية بخصوص توفير البلدان المساهمة بقوات لقدرات الاكتفاء الذاتي في البعثة المعنية. وأفيد كذلك أن القيام بخلاف ذلك سيؤدي، حسب الإدارة، إلى المبالغة في تقدير الميزانية في حالات معينة.

١٧ - تشاطر اللجنة الاستشارية مجلس مراجعي الحسابات رأيه بأن مقترحات الميزانية ينبغي أن تستند على افتراضات ميزانية مبررة تبريرا كاملا تراعي البيانات الماضية والعوامل المنظورة. وبناء عليه، تشدد اللجنة على ضرورة تقديم مبررات واضحة في وثائق الميزانية لعوامل تأخير النشر أو معدلات الشغور، وبخاصة حينما تختلف عن تلك المطبقة في الفترة المالية السابقة، أو حيثما لا تكون مطبقة بشكل متسق في جميع فئات النفقات. وتعتزم اللجنة مواصلة تناول هذه المسألة في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/66/718)، وحسب الاقتضاء في سياق مقترحات ميزانيات بعثات معينة لحفظ السلام.

١٨ - وفيما يتعلق بمناقلة الأموال خلال الفترة المالية، رأى المجلس أن عدد عمليات المناقلة ومداها قد يمثلان مؤشراً لأوجه قصور في إعداد الميزانية وإدارتها معاً. وبصفة خاصة، لاحظ المجلس حالات الموافقة بأثر رجعي على المناقلات، والمناقلات المتكررة في عدد من البعثات، والمناقلات ذات القيمة العالية ((A/66/5 (Vol.II)، الفقرات ٤٥ إلى ٤٩). **ومع إدراك حقيقة أن البيئة الدينامية للعمليات يمكن أحيانا أن تقتضي تكييف خطط العمليات، ومن ثم ضرورة إجراء مناقلات في الميزانيات، تعيد اللجنة الاستشارية تأكيد تطلعها إلى الاستمرار في التدقيق في مقترحات المناقلات لكفالة أن يؤذن فقط بالمناقلات الضرورية لتلبية الاحتياجات الناشئة عن تغير الأولويات، التي تعذر توقعها (انظر A/65/743، الفقرة ٢٢).**

إدارة الأصول

١٩ - ذكر في الفقرة ٧ أعلاه أن المجلس أفاد باستمرار تحقيق تحسن في إدارة الأصول. غير أن المجلس أشار أيضا إلى أنه ما زال يلاحظ جوانب ضعف في عدد من المجالات، التي تشمل (أ) زيادة احتمال حدوث حالات هدر وخسائر في الممتلكات غير المستهلكة التي تظل مخزونة لأكثر من عام دون أن تستخدم، و (ب) احتمال القيام بعمليات شراء غير ضرورية نظرا لعدم الاهتمام بالقدر الكافي بالأصول المخزونة قبل إجراء عمليات شراء جديدة؛ و (ج) عدم كفاية تغطية عملية الجرد المادي للممتلكات المستهلكة؛ و (د) عدم القيام في الوقت المناسب بتسوية الفوارق في الأصول التي ''لم يعثر عليها بعد''؛ و (هـ) وجود أصول بحوزة مستعملين أعيدوا إلى الوطن؛ و (و) وجود أوجه قصور تعتري شطب الممتلكات غير

المستهلكة والممتلكات المستهلكة، والتصرف فيها؛ و (ز) وجود أوجه قصور في مؤشرات الأداء الرئيسية لمراقبة المخزون من الأصول (A/66/5 (Vol.II)، الفقرات ٦٠ إلى ٩٣).

٢٠ - وفيما يتعلق بالتحقق المادي من الأصول، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن مجلس مراجعي الحسابات قد أوصى، في تقريره السابق، بأن تقوم جميع البعثات بإجراء عمليات تحقق تامة وكاملة للتحقق المادي من الممتلكات غير المستهلكة ((A/65/5 (Vol.II)، الفقرة ١٣٠). غير أن الإدارة لم تقبل هذه التوصية إذ أفادت أنه، نظرا للظروف التشغيلية والأمنية على الأرض، تم تحديد معدل لتحمل المخاطر قدره ١٠ في المائة (انظر A/65/719، الفقرة ٣٩). وبصدد الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، علمت اللجنة أنه تم تحقيق نسبة ٩٧ في المائة في المتوسط في التحقق المادي من الممتلكات غير المستهلكة على صعيد عمليات حفظ السلام ككل، وحققت جميع البعثات نسبة ١٠٠ في المائة في التحقق المادي باستثناء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (٨٩ في المائة) وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (٨٧ في المائة). وهذا يعكس تحسنا بالمقارنة مع النتائج المسجلة خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (٩٠ في المائة) والفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ (٩١ في المائة). غير أن اللجنة علمت كذلك أنه على الرغم من أن إدارة الدعم الميداني تواصل تطبيق هدف إحراز نسبة ١٠٠ في المائة في التحقق المادي، لا يزال يستخدم معدل تحمل للمخاطر يبلغ ١٠ في المائة كآلية لتحديد أوجه القصور الأساسية التي قد تتطلب تدخل الإدارة العليا وكدافع يوجب وضع تدابير تصحيحية في الوقت المناسب. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية تحسن معدل التحقق المادي من الممتلكات غير المستهلكة لكنها تكرر تأكيد رأيها بأن الأصول يجب حصرها حصرا تاما (انظر A/65/782، الفقرة ١٤).**

٢١ - وقبلت الإدارة بوجود مكامن ضعف في الإدارة العامة للأصول، التي قالت إنها تعالج من خلال عدد من المبادرات. وعلمت اللجنة أنها تشمل إنشاء الفريق المعني بتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد في إدارة الدعم الميداني، وتنفيذ نظام منقح لتفويض السلطة في مجال إدارة الممتلكات، وتقديم البعثات تقارير فصلية إلى المقر، وتنقيح نسب المخزونات الموصى بها. **ولا تزال اللجنة الاستشارية قلقة إزاء استمرار أوجه القصور التي أبرزها مجلس مراجعي الحسابات في مجال إدارة الأصول. وتؤكد اللجنة الحاجة إلى اتخاذ إجراءات صارمة لتعزيز الدورة الكاملة لإدارة سلسلة الإمدادات داخل عمليات حفظ السلام، بما في ذلك زيادة التدقيق في عمليات الشراء من جانب البعثات الميدانية والإدارة السليمة لجميع الأصول وحصرها.**

إدارة المشتريات والعقود

٢٢ - في الفقرات ٩٤ إلى ١١٦ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/65/5 (Vol.II))، ألقى المجلس الضوء على عدد من أوجه القصور الملحوظة في مجال إدارة المشتريات والعقود. وتشمل: (أ) عدم أخذ تقييمات أداء الموردين في الاعتبار عند منح العقود؛ و (ب) عدم توجيه عناية كافية إلى رصيد مخزونات النشر الاستراتيجية قبل التزود بسلع جديدة؛ و (ج) الاستخدام غير الملائم للموافقة بأثر رجعي، والموافقة بناءً على الضرورة، وتجزئة العقود من أجل تفادي استعراضها من قبل لجنة العقود المحلية في البعثات. فقد لاحظ المجلس مثلا أنه، في مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، قُدرت عمداً قيمة عقد لخدمات شحن قصيرة الأجل بمبلغ ٩٩٩ ٩٩٩ دولاراً، أي بما يقل بدولار واحد عن سقف موافقة لجنة المقر للعقود. وتم لاحقا تمديد العقد ست مرات بأثر رجعي مع ارتفاع القيمة الإجمالية إلى ٩,٠٤ ملايين دولار قبل أن يوافق المقر على عقد طويل الأجل. **ولا تزال اللجنة الاستشارية قلقة إزاء الملاحظات المتكررة لمجلس مراجعي الحسابات بشأن جوانب الضعف أو أوجه القصور في مجال إدارة المشتريات والعقود في عمليات حفظ السلام. وتكرر اللجنة تأكيد ضرورة التقيد التام بأحكام دليل المشتريات وغيرها من القواعد والإجراءات المتعلقة بالمشتريات. وتؤكد اللجنة أيضا أهمية عمليات الرصد والرقابة الفعالة لأنشطة الشراء الميدانية التي يضطلع بها المقر من أجل كفالة ذلك الامتثال.**

٢٣ - وألقى المجلس أيضا الضوء على عدد من أوجه القصور المتعلقة بتشييد أماكن إقامة موظفي العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور الذين يتقاضون بدل الإقامة المخصص للبعثة (المرجع نفسه، الفقرات ٩٥ إلى ١٠١). وأشار المجلس إلى أنه قد أدلى بعدد من الملاحظات بشأن عمليات الشراء المتعلقة بالمشروع في تقريره السابق (A/65/5 (Vol.II))، فأفاد أن اهتمامه انصب على حوكمة المشروع وإدارته، ولاحظ في هذا الصدد عددا من أوجه القصور الهامة. ولاحظ المجلس أنه قد تم إدخال تعديلات على خطة المشروع أدت، وإن أسفرت عن وفورات تقدر بمبلغ ١,٨ مليون دولار، أي ٢ في المائة تقريبا من التكلفة الإجمالية للمشروع، إلى تقليص الطاقة الاستيعابية للمشروع بما مقداره ٤٢٠ شخصا أي بقرابة ٢٠ في المائة. وأجري تعديل آخر في الخطة، دون موافقة المقر، لتغطية تكاليف بناء مجموعة تسع شخصا واحدا للممثل الخاص المشترك بتكلفة تقدر بمبلغ ٦١٤ ٦١٣ دولارا. ونظر للقيمة العالية للمشروع، أشار المجلس إلى أن البعثة كان عليها أن تسعى إلى الحصول على موافقة المقر على التغييرات الكبيرة في خطة المشروع. وأبرز المجلس أيضا ضرورة وضع المقر إطار حوكمة واضح لجميع مشاريع التشييد الواسعة النطاق. **وتشاطر اللجنة الاستشارية الرأي الذي**

أعرب عنه المجلس والذي مفاده أن هناك حاجة إلى زيادة رقابة مقر الأمم المتحدة على مشاريع التشييد، وهي تتناول هذه المسألة في تقريرها عن المسائل الشاملة (A/66/718). وتعتزم اللجنة الاستشارية أن تتناول أيضا ملاحظات المجلس بشأن التشييد في العملية المختلطة في سياق نظرها في الميزانية المقترحة للبعثة.

إدارة الموارد البشرية

٢٤ - بخصوص إدارة الموارد البشرية، لاحظ مجلس مراجعي الحسابات جملة أمور منها أن الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ شهدت اختيار أقل من نصف المرشحين المدرجة أسماؤهم في القوائم، وأوصى بأن يطلب من البعثات أن تبرر الحالات التي لم يتم فيها استخدام القائمة. وأشارت الإدارة إلى أن الجهود ظلت تبذل منذ استحداث مجالس استعراض مركزية في الميدان في عام ٢٠٠٩ لملء القوائم بمرشحين مؤهلين وأنه، منذ إجراء مراجعة الحسابات، بلغ معدل اختيار المرشحين من القوائم ٩٠ في المائة. ولاحظ المجلس كذلك إلغاء نحو ٦٦٠ وظيفة أو تحويلها إلى وظائف وطنية في جميع عمليات حفظ السلام، ولا سيما تلك التي ظلت شاغرة لفترات طويلة، من أجل استيعاب تكلفة تنفيذ عملية مواءمة شروط الخدمة. غير أن المجلس لاحظ أنه حدد ٦١ وظيفة لموظفين دوليين ظلت شاغرة لمدة لا تقل عن عامين والتي ينبغي حسب رأيه النظر في إلغائها أو تحويلها إلى وظائف وطنية. وفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، لاحظ المجلس أيضا أنه لا يتم الاحتفاظ في جميع الحالات بالوثائق الداعمة المتعلقة باختيار الموظفين الوطنيين وفرادى المتعاقدين وتعيينهم.

٢٥ - وترى اللجنة الاستشارية أن الإصلاحات التي وافقت عليها الجمعية العامة في مجال إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتعيين على أساس القوائم والموافقة على عدد من توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية المتعلقة بمواءمة شروط خدمة الموظفين سوف تبدأ في التأثير بشكل واضح على المستوى العام للشواغر في كافة عمليات حفظ السلام.

٢٦ - وفيما يتعلق بملاحظات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، تتوقع اللجنة الاستشارية أنه، في ضوء جاهزية المرشحين الذين تمت إجازتهم، سوف تستخدم القوائم إلى أقصى حد لتعيين موظفي عمليات حفظ السلام. وتتفق اللجنة أيضا مع مجلس مراجعي الحسابات بشأن أهمية الاحتفاظ بالوثائق المتعلقة بالتعيين وتتوقع أن تتخذ تدابير لكفالة القيام بذلك في جميع عمليات حفظ السلام. وتعيد اللجنة تأكيد رأيها بأنه ينبغي أن تستعرض باستمرار الوظائف الشاغرة لفترات طويلة للبت فيما إذا كانت لا تزال

ضرورية. وترد تعليقات إضافية للجنة بشأن إدارة الموارد البشرية في عمليات حفظ السلام في تقريرها عن المسائل الشاملة (A/66/718).

تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٢٧ - بصدد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أقر المجلس بأن الإدارة قد أحرزت تقدما لكنه لاحظ عدم تكريس موارد للأفرقة المعنية بتنفيذ نظام المعايير المحاسبية سواء في المقر أو في بعثات حفظ السلام. وإضافة إلى ذلك، لاحظ المجلس عدم وجود خطة مفصلة لتطبيق نظام المعايير المحاسبية في عمليات حفظ السلام ككل، وعدم وجود خطط عمل في البعثات كل على حدة ((A/66/5 (Vol.II)، الفقرات ١٣٥ إلى ١٥١). وردا على ذلك، أكدت الإدارة أنه، إثر تعليمات صدرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تم إنشاء أفرقة معنية بتنفيذ نظام المعايير المحاسبية في البعثات وأن الموعد المستهدف لاستكمال الخطط المفصلة للتطبيق هو الربع الأول من عام ٢٠١٢ (A/66/693)، الفقرة ٧٣). وعلاوة على ذلك، أعرب المجلس عن قلقه إزاء إمكانية أن تحتج الأمانة العامة بالحكم الانتقالي المتعلق بالممتلكات والمنشآت والمعدات بموجب المعايير المحاسبية، الذي أفاد أنه سيؤجل أكثر تحقيق الاستفادة التامة من تطبيق المعايير الجديدة ((A/66/5 (Vol.II)، الفقرات ١٥٢ إلى ١٥٦). **وتقر اللجنة الاستشارية بأن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في مجال حفظ السلام يثير صعوبات خاصة، نظرا للبيئة التشغيلية الدينامية التي يعمل فيها العديد من البعثات. وبناء عليه، تؤكد اللجنة أهمية وجود المستوى اللازم من الالتزام والتركيز من جانب الإدارة العليا لكفالة تطبيق المعايير المحاسبية تطبيقا كاملا وفي حينها في جميع عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، ونظرا إلى النتائج الدائمة لمراجعي الحسابات بشأن إدارة الممتلكات غير المستهلكة، تعيد اللجنة تأكيد ضرورة بذل كل جهد ممكن لتلافي الحاجة إلى الاحتجاج بالأحكام الانتقالية المتعلقة بالممتلكات والمنشآت والمعدات، التي سوف تؤدي، كما لاحظ المجلس، إلى تأخر تحقيق الاستفادة التامة من التغيير المقترح في المعايير المحاسبية.**

٢٨ - **وتشير اللجنة الاستشارية إلى الفقرة ١٨ من قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٤٣ باء التي أكدت فيها الجمعية الأهمية الحاسمة لتولي كبار المديرين قيادة استراتيجية تنفيذ مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة، والتزامهم بها في اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بنجاح. وبناء عليه، تعيد اللجنة تأكيد الحاجة إلى إنجاز النهج المنقح لتنفيذ النظام وفقا للخطة الموضوعة (انظر A/66/7/Add.1، الفقرة ١١). وفي هذا الصدد، تشير اللجنة كذلك إلى الفقرات ٧٨ إلى ٩٣ من قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٤٦ وتحث على**

الإسراع بتنفيذ أحكامه، بما في ذلك ما يتعلق منها بإدارة المشروع (انظر أيضا A/66/738، الفقرة ٢٩).

انسحاب البعثات وتصفيتها

٢٩ - استعرض مجلس مراجعي الحسابات الترتيبات المتعلقة بانسحاب وتصفية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وبعثة الأمم المتحدة في السودان خلال الفترة المالية، ومع إدراك المجلس أن كلتا البعثتين واجهتا ظروفا تشغيلية صعبة وانتهت ولاية كل منهما خلال مهلة قصيرة، فإنه يرى أنه ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار تجربة كل من هاتين البعثتين لدى إعداد خطط تصفية البعثات (A/66/5 (Vol.II)، الفقرات ١٥٧ إلى ١٨٢). وتحديدا، لاحظ المجلس: (أ) عدم إدماج إجراءات ذات طابع رسمي وهيكل تنظيمي لتحديد المخاطر وإدارتها في خطط التصفية؛ و (ب) وجود جوانب ضعف في مراقبة وإدارة طلبات المشتريات والبضائع غير المسلمة؛ و (ج) عدم سلامة بعض ترتيبات إنهاء خدمة الموظفين في بعثة الأمم المتحدة في السودان، مما أدى إلى تحمل البعثة نفقات إضافية؛ و (د) عدم الإفصاح دائما عن المردود المالي في عمليات تصفية أصول البعثتين. **وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تستخلص دروس من تجارب بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وترى أن جميع البعثات العاملة ينبغي أن تضع خططا طارئة للتصفية (انظر أيضا A/66/718/Add.3، الفقرة ١٢).**

إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام

٣٠ - درس المجلس إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام في عام ٢٠٠٧، التي أفضت إلى إنشاء إدارة الدعم الميداني. ومع ملاحظة مجلس مراجعي الحسابات أن الأمين العام قد أوضح، في تقريره الشامل (A/65/624)، نتائج وآثار إعادة الهيكلة، فإن المجلس أفاد أنه لم يستطع أن يقيِّم بشكل موضوعي مدى نجاح إعادة الهيكلة إذ لم تحدد بشكل واضح ومنذ بدء عملية الإصلاح، الأهداف المرتجاة والنقاط المرجعية. إضافة إلى ذلك، لاحظ المجلس الإفراط في الاعتماد على المؤشرات النوعية للإنجازات وعدم وجود خطوط أساس للنتائج الكمية. وبناء عليه، أفاد المجلس أن من الصعب أن يحدد ما إذا كانت الإنجازات المشار إليها في تقرير الأمين العام قد نتجت عن إعادة الهيكلة أو عن مبادرات إدارية أخرى. وأوصى المجلس بأن تطبق الدروس المستخلصة في أنشطة إدارة التغيير والتحول على صعيد إجراءات العمل في المستقبل ليتسنى رصد تحقيق الفوائد التي تتوخاها هذه المبادرات (A/66/5 (Vol.II)، الفقرات ١٨٣ إلى ١٩٥). ولئن أقرت الإدارة بفائدة وضع مؤشرات أداء رئيسية لقياس أثر إصلاحات من قبيل إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام، فإنها حذرت من استخدام

نموذج واحد لقياس مدى تحقيق الأهداف وتأثير الإصلاحات، لا سيما أن عمليات الهيكلة تلك عمليات تكرارية، تقودها الدول الأعضاء (A/66/693، الفقرة ٨٥). **وتتفق اللجنة الاستشارية مع مجلس مراجعي الحسابات بأن مبادرات الإصلاح ينبغي أن تتضمن أهدافا واضحة، وأن تضع في البداية، قدر الإمكان، معايير وخطوط أساس واضحة لتيسير رصد إنجاز الأهداف.**

استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي

٣١ - بخصوص استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، ركز المجلس على مسألة إدارة عملية تحقيق الفوائد من المشروع ((A/66/5 (Vol.II)، الفقرات ١٩٧ إلى ٢١٣). وفي هذا الصدد، لاحظ المجلس عدم وجود خطة خمسية لكل ركيزة من ركائز هذه الاستراتيجية، تبين الأنشطة الرئيسية والنقاط المرجعية وإنجازات المشروع فيما يختص بكل واحدة من تلك الركائز، وأوصى بأن توضع تلك الخطط. ولاحظ المجلس كذلك أن مؤشرات الأداء الرئيسية لم توضع بكاملها بالنسبة لتطبيق نظام الوحدات وإطار الموارد البشرية ومراكز الخدمات العالمية، وليس هناك نظام لرصد إنجاز مؤشرات الأداء الرئيسية والإبلاغ عنها، وأوصى بتحديد مؤشرات أداء رئيسية لجميع الركائز الأربع للاستراتيجية. ومع أن الإدارة أشارت إلى أن الخطط المتعلقة باستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي معروضة في عدد من تقارير الأمين العام، فإن المجلس أفاد أنه ما زال يرى أن هناك حاجة إلى المزيد من التفصيل والوضوح في تخطيط هذه الاستراتيجية ورصد ما يُحرز من تقدم في تنفيذها (المرجع نفسه، الفقرة ٢٠٤). وإضافة إلى ذلك، لاحظ المجلس أنه لم تؤخذ في الاعتبار بعض تكاليف بدء العمل والتشغيل عند تحليل التكاليف والفوائد المتعلقة بنقل الوظائف إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، ما يمكن أن يفضي إلى مغالاة في تقدير الفوائد الناجمة عن نقل الوظائف (المرجع نفسه، الفقرات ٢١٠ إلى ٢١٣). وعلمت اللجنة الاستشارية أن الإدارة قبلت توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، كما وردت في تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (A/66/693، الفقرات ٨٦ إلى ٩١). وتعتزم اللجنة الاستشارية أن تتناول ملاحظات وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات بهذا الشأن في سياق نظرها في التقرير المرحلي الثاني للأمين العام عن تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي (A/66/591).

إدارة أسطول المركبات

٣٢ - فيما يتعلق بالفترة المالية قيد الاستعراض، أشار المجلس إلى أنه ركز على مدى معقولية ما لدى البعثات من مركبات خفيفة ومدى الاقتصاد والكفاءة في استخدامها. ولاحظ المجلس أن أساطيل المركبات تحسب بالدرجة الأولى استنادا إلى نسب ترد في الدليل الموحد للنسب والتكاليف. غير أن المجلس لاحظ أن أساطيل المركبات الخفيفة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تتجاوز ما ستكون عليه لو تم الاستناد إلى النسب ذات الصلة. وإضافة إلى ذلك، لاحظ المجلس أن أساطيل المركبات حددت استنادا إلى كامل الملاك المأذون به للبعثة و لم تؤخذ في الحسبان معدلات الشغور أو عوامل تأخير النشر. ونظرا للطبيعة المتكررة لأوجه القصور الملحوظة، أوصى المجلس بإجراء إدارة الدعم الميداني لاستعراض دقيق للاستحقاقات المتعلقة بمركبات البعثات (A/66/5 (Vol.II)، الفقرات ٢١٤ إلى ٢٢٢). ولاحظت الإدارة أنه تم إعداد الميزانيات المقترحة للنقل البري للبعثات للفترة المالية ٢٠١٠-٢٠١١ وفقا للإجراءات المتبعة في ذلك الوقت، إلا أنه قد طلب إلى البعثات أن تأخذ في الاعتبار عوامل تأخير النشر/معدلات الشغور لدى إعداد ميزانياتها المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣.

٣٣ - وفيما يتعلق باستخدام المركبات، أفاد المجلس أنه استعرض الممارسات الإدارية في عدد من البعثات ولاحظ أوجه قصور فيما يخص استخدامها في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. ففي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، لاحظ المجلس عددا كبيرا من مركبات الركاب الخفيفة التي تستخدم بالدرجة الأولى للانتقال من صور إلى مقر البعثة في الناقورة. ولاحظ المجلس أيضا أن نصف المركبات تقريبا في أسطول سيارات القوة لم تستخدم خلال الشهر قيد الاستعراض. وفي بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، لاحظ المجلس أن الموظفين لا يتقاضى منهم أجر مقابل استخدام المركبات خارج أوقات الدوام. ونظرا لأوجه القصور هذه، أكد المجلس ضرورة تعزيز رصد استخدام المركبات في البعثات الميدانية، بما في ذلك رصد استخدامها خارج أوقات الدوام (المرجع نفسه، الفقرات ٢١٨-٢٢٢). **وتشعر اللجنة الاستشارية بالقلق إزاء ما توصل إليه مجلس مراجعي الحسابات من نتائج تتعلق بإدارة النقل البري وتشاطره الرأي بأنه ينبغي إجراء استعراض شامل لأساطيل المركبات واستخدامها في جميع عمليات حفظ السلام**. وترد تعليقات إضافية للجنة بشأن هذه المسألة في تقريرها عن المسائل الشاملة، وحسب الاقتضاء في تقاريرها عن الميزانيات المقترحة للبعثات المعنية.

مسائل أخرى

٣٤ - فيما يتعلق بمركز الاتصال والدعم في سانتو دومينغو الذي أنشأته بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، لاحظ المجلس أنه لا يبدو أن هناك خطة استراتيجية لمواصلة استخدام المكتب في أعقاب جهود الإغاثة من الزلزال، وأوصى بإجراء استعراض استراتيجي بشأن إنشائه وأدائه، مع عرض خطة استراتيجية إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها (A/66/5 (Vol.II)، الفقرات ٢٢٣ إلى ٢٢٨). **وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها لاحظت، وهي تستعرض الميزانية المقترحة للبعثة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢، مزايا المركز على نحو ما أوضحه الأمين العام ورأت أن الأمين العام ينبغي أن يدرس ضرورة الإبقاء، في الأجل الطويل، على المركز، وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في سياق تقرير الميزانية المقترحة التالية (A/65/743/Add.15، الفقرة ٤٧). وستنظر اللجنة في مسألة مركز الاتصال والدعم في سانتو دومينغو في سياق نظرها في الميزانية المقترحة للبعثة للفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣.**

تنفيذ التوصيات السابقة

٣٥ - يلاحظ المجلس، فيما يتعلق بتوصياته السابقة، أن من بين التوصيات التي قدمت للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ وعددها ٥٢ توصية، نفذت ٢٣ توصية (٤٤ في المائة) تنفيذا تاما ونفذت ٢٩ توصية (٥٦ في المائة) تنفيذا جزئيا في الفترة قيد الاستعراض. وماثل هذا نسب التنفيذ في الفترة السابقة (٢٠٠٨/٢٠٠٩) حيث نفذ ٤٤ في المائة من التوصيات تنفيذا تاما، في حين نفذ ٤٥ في المائة منها تنفيذا جزئيا و لم تنفذ النسبة المتبقية وقدرها ١١ في المائة. ولاحظ المجلس أيضا أن الإدارة حسنت رصد تنفيذ توصيات المجلس وعززت التوجيه المقدم للبعثات بشأن المسائل المعنية. وأفاد المجلس أن معظم التوصيات التي نفذت جزئيا وعددها ٢٩ توصية كان في طور التنفيذ وبمواعيد مستهدفة واضحة للتنفيذ وكانت هذه التوصيات تبدي اتجاها إيجابيا نحو التقدم. وأفاد المجلس أنه لا يشعر بقلق عام كبير في هذه الحالات. غير أن المجلس لاحظ في المجالات الأخرى أن أوجه القصور تتكرر في بعض البعثات بالرغم من التوصيات السابقة. وفي هذا الصدد، أفاد المجلس أنه واصل مناقشاته مع الإدارة بشأن كيفية تحسين معدل تنفيذ توصياته ومعالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء عدم تنفيذها (A/66/5 (Vol.II)، الفقرات ١٠ إلى ١٣).

٣٦ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى الفقرة ١٥ من قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٤٣ باء التي طلب فيها إلى الأمين العام أن يكثف جهوده لضمان المساءلة الفعلية للمديرين عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وتلاحظ اللجنة زيادة معدل تنفيذ توصيات مجلس

مراجعي الحسابات للفترة قيد الاستعراض، وكذلك التحسن الذي تم في رصد التنفيذ. **وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يستمر هذا الاتجاه الإيجابي في الفترات المقبلة.**

٣٧ - وأفاد الأمين العام، في تقريره عن تنفيذ توصيات المجلس، أن النجاح في تنفيذها يعتمد على كيفية صياغتها (A/66/693، الفقرة ٦). وأفيد أنه في غياب إجراءات مميزة بوضوح، لا يمكن تحديد أي موعد مستهدف لتنفيذها، وليس من الواضح متى يمكن اعتبار أنها نفذت. غير أن الأمين العام يشير إلى أن المناقشات ستتواصل مع المجلس للتوصل إلى اتفاق بشأن التدابير المحددة اللازمة لكفالة أن تنفذ التوصيات تنفيذا تاما. بيد أن اللجنة علمت من اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات، خلال جلسة الاستماع التي عقدتها معها، أنه إذا كان للمجلس أن يؤكد ضرورة تصحيح مواطن الضعف في مجالات معينة، فمن غير المناسب أن تملي توصياته، في جميع الحالات، الإجراءات التي على الإدارة أن تتخذها لمعالجة أوجه القصور تلك. **وتتفق اللجنة الاستشارية مع موقف مجلس مراجعي الحسابات وترحب بالحوار المستمر بين الإدارة والمجلس الذي سييسر وضع مواعيد مستهدفة لتنفيذ التوصيات التي تصنف حاليا كتوصيات 'جارية'.**

التعاون مع هيئات الرقابة الأخرى

٣٨ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مجلس مراجعي الحسابات يجتمع بانتظام مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة بشأن التخطيط لعمليات مراجعة الحسابات من أجل تفادي الازدواجية في الجهود. وتنعكس نتائج هذا التنسيق مثلا في استعراض المجلس لاستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، الذي ركز على إدارة تحقيق الفوائد من المشروع، إذ إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يجري مراجعة شاملة لحسابات المشروع (A/66/5 (Vol.II)، الفقرة ٢٠٠). وعلمت اللجنة كذلك أن المجلس والمكتب قاما، خلال تنفيذ تلك العمليات لمراجعة الحسابات، بإجراء مقابلات مشتركة مع الإدارة لتفادي أي ازدواجية في الجهود. **وترحب اللجنة الاستشارية بهذا التعاون.**